عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

عائلة الجندي البريطاني ريغبي تدعو إلى عدم الانتقام

لندن ـ د.ب.أ: قالت عائلة الجندي البريطاني لي ريغبي الذي قتل بإحدى ضواحي لندن الاسبوع الماضي، انها لا ترغب في استخدام قتله لتبرير شن هجمات انتقامية. وجاء بيان العائلة، الذي طالبت فيه بالهدوء، في الوقت الذي فتح فيه تحقيق في وفاة لي ريغبي ثم تم تأجيله، وكشف النقاب عن انه كان يعمل في برج لندن يوم 22 مايو، يوم الوفاة. ومن المقرر ان يجتمع الزعماء الدينيون في وولويتش في مسعى لتعزيز السلام في المنطقة.

المستشار أحمد سليمان أكد أن قانون السلطة القضائية محل مناقشات والأمر شورى

وزير العدل المصري لـ «الأنباء»: لو أُجبر النائب العام على الاستقالة فستكون باطلة.. والإعلام المسموم يشعل الفتن وأقول لهم: اتقوا الله

أكد وزير العدل المصري المستشار أحمد محمد أحمد سليمان ان قانون السلطة القضائية سيصدر محققا لآمال القضاة، ولطموحات الامة، مؤكدا انه ليس لأحد مصلحة في هدم السلطة القضائية فالحاكم اليوم سيكون محكوما غدا.

وشدد وزير العدل المصري في حوار هاتفي مع «الأنباء» على أنه لا يفضل اطلاقا انخراط الجيش والشرطة في العملية السياسية في مصر وانما يفضل ان يبتعدا عنها، وإلى تفاصيل الحوار:

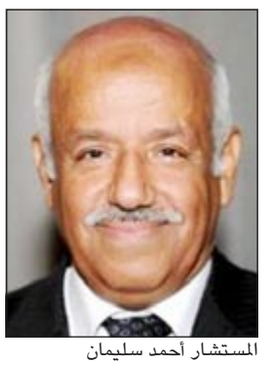

المستشار أحمد سليمان

أفضّل ابتعاد الجيش والشرطة عن العملية السياسية

تدويل أزمة القضاة تصرفات خاطئة لا ينبغي أن تقع

ما رأيك في الوضع الحالي في مصر بشكل عام السياسي والاقتصادي والامني؟

● اشعر بان الامور في تحسن مطرد، واسوأ ما في المشهد هو الاعلام المسموم الذي يقوم بإشعال الفتن في البلد، فمثلا الافراج عن الجنود كان بمثابة فرحة غامرة في البلد جميعه، عدا عدد من القنوات الفضائية التي نزل عليها الخبر كالصاعقة، ولا اجد تفسيرا لهذا، هل هؤلاء الناس ليسوا مصريين مثلا؟ هذا شيء غريب فعلا، وأريد أن أقول لهذا الاعلام: اتقوا الله في انفسكم وفي مصر، فالكلمة أمانة (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)، سيحاسب كل انسان على اللفظ الذي يخرج منه، فهذه مسؤولية فالمسألة ليست ان اقول اي شيء وخلاص وان اتلفظ واتربص بالناس!

وارى ان الوضع العام يدعو الى التفاؤل.

هل انخراط الجيش والشرطة في العملية السياسية في مصر محل ترحيب من القيادة السياسية؟

● لا اعلم رأي القيادة السياسية في هذا الموضوع.

ما رأيك كوزير للعدل في هذا الموضوع؟

● انا لا افضل هذا اطلاقا، وانما افضل ابتعاد الجيش والشرطة عن العملية السياسية.

قلت في مقابلة تلفزيونية في احدى القنوات الفضائية ان «المساس بسن القضاة أمر في منتهى الخطورة» فما تعليقك على طرح قانون السلطة القضائية وفي مثل هذا التوقيت؟

● المسألة لا تعلل، اقتراح تقدم به حزب من الاحزاب لو تقدم به بعد شهر كنا سنتساءل لماذا تقدم به بعد شهر، ولو تقدم به بعد شهرين كنا سنقول لماذا تقدم بعد شهرين، قد يكون الزمن او الوقت عنصرا او قد لا يكون.

هل من الممكن ان يصدر القانون ونشهد كما يتداول اعلاميا «مذبحة للقضاة»؟

● إن شاء الله سيصدر القانون محققا لآمال القضاة وطموح الأمة.

بمعنى أنه لن يمس بسن القضاة؟

● إن شاء الله، هذه مسألة محل دراسة ومحل مناقشات والأمر شورى.

هل نستنتج من ذلك أن القانون سيمر بشكل غير مرض للقضاة؟

● لا أتصور ذلك، ليس لدى أحد مصلحة في هدم السلطة القضائية، ليس من مصلحة أحد الانتقاص من السلطة القضائية اي أمر، فاستقلال القضاء ضمانة للحقوق وحريات المواطنين والحاكم اليوم محكوم غدا.

إذا افترضنا مرور القانون بهذه الصورة التي هو عليها الآن، فماذا سيكون رد فعل وزير العدل؟

● لكل حادثة حديث، وإن شاء الله لن يمر.

هل ترى أن هناك من يريد الزج بالقضاء وبالقضاة في المعترك السياسي؟

● هناك من يدعو علنا القضاة للاشتغال بالسياسة.

من هذا؟

● أنت تعرفه، وأقول له: اتق الله في نفسك وفي القضاء وفي مصر.

تدويل أزمة القضاء.. ما لها وما عليها في رأيك؟

● تصرفات خاطئة كلها.. لا ينبغي أن تقع من القضاة.

هل قلت سيادتك أن «من يعالج الخطأ بخطأ»؟

● نعم.

هل معنى هذا أن تعيين المستشار طلعت عبدالله نائبا عاما خطأ؟

● الفكرة ليست هكذا، قد يكون التعبير غير دقيق، فاستقالة او اقالة النائب العام تمت بموجب اعلان دستوري حدد مدة عمل النائب العام وللعلم فإنه اقتراح، فأنا كنت عضوا في لجنة تعديل القانون مع المستشار أحمد مكي، وقلت هذا الرأي قبل هذه القصة بفترة طويلة، بشهور طويلة، وحددنا مدة العمل بـ 4 سنوات للنائب العام، وبهذا عاد النائب العام لعمله في محكمة الاستئناف، بعد هذا تم تعيين النائب العام الجديد طلعت عبدالله وفقا للمادة 119 من الدستور، والذين يقولون ان منصب النائب العام لم يخل وأن تعيين النائب العام الجديد جاء في مكان مشغول، لو أحبوا أن يجبروا النائب العام على الاستقالة فنفس الحجة تقام عليهم ايضا بمعنى آخر: أنه لو أجبر على الاستقالة فإن الاستقالة ستكون باطلة، وهذا قانون وليس أمرا عاديا، اي عمل يكره الانسان عليه فهو باطل، وبهذا نقول: لم يكن تعيين النائب العام الجديد في مكان مشغول.

كيف تحل هذه المشكلة؟

● هذه القضية أمام المحكمة الآن وستحكم فيها.

● أحمد صبري

كتلة في البرلمان الأوروبي تطالب بإرجاع أرصدة بن علي إلى الشعب

ناشطات «فيمن» الأوروبيات يحاكمن الأربعاء في تونس ويواجهن حكماً بالسجن

والد امينة حضر محاكمتها امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تقررت محاكمة ناشطات منظمة «فيمن» النسائية العالمية الاوروبيات وهن فرنسيتان والمانية في تونس في الخامس من يونيو خصوصا بتهمة «التجاهر بما ينافي الحياء» و«الاعتداء على الاخلاق الحميدة»، وهما تهمتان يمكن ان يعاقب عليهما بالسجن مع النفاذ، بحسب احد محامي الناشطات.

وصرح المحامي صهيب البحري لوكالة فرانس برس بأنه «ستتم احالتهن امام محكمة الناحية في تونس في 5 يونيو، وستكون جلسة محاكمة عامة». واعلنت القنصلية الفرنسية ان لديها المعلومات نفسها. وستحاكم الناشطات بتهم «الاعتداء على الاخلاق الحميدة وذلك بلفت النظر الى فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات والتجاهر بما ينافي الحياء»، وتصل عقوبة هذه التهم الى السجن ستة اشهر مع النفاذ.

وتواجه الناشطات الثلاث اللواتي اوقفن الاربعاء خلال مشاركتهن باول تحرك احتجاجي بتعرية الصدور في العالم العربي، امكان توقيفهن لمدة 15 يوما اضافية بتهمة «احداث الهرج والتشويش طبق احكام» القانون الجزائي التونسية. ونظمت «فيمن» هذا التحرك لدعم امينة السبوعي وهي ناشطة تونسية في المنظمة موقوفة منذ 19 مايو عندما تظاهرت بمفردها دون ان تتعرى للاحتجاج ضد حركة انصار الشريعة السلفية. الى ذلك، طالبت كتلة الاشتراكيين والديموقراطيين في البرلمان الاوروبي امس بارجاع الارصدة المالية التي سرقها الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي من شعبه.

يأتي موقف هذه الكتلة البرلمانية بعد قرار محكمة العدل الاوروبي برفع التجميد المفروض على الارصدة والحسابات المالية لافراد عائلة بن علي. وقالت نائبة رئيس كتلة الاشتراكيين والديموقراطيين البرلمانية النائبة فيرونيك دو كيسر في بيان ان الأرصدة المالية المسروقة من قبل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي هي للشعب التونسي ويجب ان ترد اليه.

واوضحت «هذه ليست مسألة مالية بل التزام اخلاقي لجيراننا الجنوبيين لاسيما مصر وليبيا وتونس»، وتعتبر كتلة الاشتراكيين والديموقراطيين ثاني اكبر كتلة برلمانية في البرلمان الاوروبي.

واشنطن: «القاعدة» تضعف وإيران تستعرض عضلاتها

واشنطن ـ د.ب.أ: قالت الولايات المتحدة في تقييم سنوي بشأن حالة الإرهاب حول العالم إن إيران زادت من دعم الدولة للإرهاب العام الماضي، بينما ظلت القاعدة تفقد من قوتها. وأشار التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وإلى وزارة الاستخبارات والأمن الوطني في إيران ودعم طهران لجماعة حزب الله في لبنان. وذكر التقرير أن «رعاية الدولة الإيرانية للإرهاب والنشاط الإرهابي لحزب الله بلغ وتيرة لم تر منذ التسعينيات، مع التخطيط لهجمات في جنوب شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا»، مشيرا إلى انخراط إيران في سورية لدعم نظام الرئيس بشار الأسد والهجوم على سائحين إسرائيليين في بلغاريا والعديد من المؤامرات الفاشلة.

وأوضح التقرير أن شبكة القاعدة الإرهابية، التي طالما كانت محط تركيز الحرب الأميركية على الإرهاب، تواصل ضعفها مع مقتل قادة من أمثال أبويحيى الليبي وأبو زيد الكويتي.

وبدلا من ذلك، فإن الاذرع المحلية التي تنتمي لتنظيم القاعدة أخذت أدوارا أكثر استقلالا وأخذت تركز بشكل متزايد على أهداف محلية.

وتابع: «رغم أن قلب (تنظيم القاعدة) على طريق الهزيمة، وعانى اثنان من أخطر المنتسبين إليه من نكسات خطيرة، فإن أحداثا صاخبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقدت صورة مكافحة الإرهاب». واستشهد التقرير بانتشار الأسلحة في ليبيا وتمرد الطوارق في مالي، غير أنه قال إن الجهود التي تبذلها القوات الفرنسية والأفريقية ساعدت في احتواء التهديد هناك.

..وتدرج أسماء معاون المرشد الأعلى الإيراني وهيئتين معاونتين على اللائحة السوداء

واشنطن ـ يو.بي.أي: أعلنت وزارة الخزانة الأميركية عن إدراج معاون المرشد الأعلى الإيراني أصغر مير حجازي وهيئتين إيرانيتين على لائحتها السوداء على خلفية مساهمتهم في «انتهاكات النظام الإيراني الكبيرة» لحقوق الإنسان، إلى جانب الإعلان عن إعطاء «رخصة عامة» تسمح بتصدير بعض الخدمات والأجهزة والقطع التي تستخدم في الاتصالات الخاصة في إيران.

وذكرت الوزارة ان الولايات المتحدة تقوم بعدة خطوات منسقة تستهدف أشخاصا يساهمون بانتهاك حقوق الإنسان في إيران، وتعزز قدرة الشعب الإيراني على الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات. وأوضحت انه «فيما تسعى الحكومة الإيرانية لإسكات شعبها من خلال قطع اتصالهم ببعضهم البعض وبالعالم، ستستمر الولايات المتحدة في التحرك لمساعدة الشعب الإيراني على ممارسة حقوق الإنسان العالمية، بما في ذلك حرية التعبير». وشددت على ضرورة أن يتمكن الشعب الإيراني من التواصل والوصول إلى المعلومات من دون أن يتعرض لقمع حكومته، مشيرة إلى انه بغية تسهيل وصول المعلومات إلى إيران والإيرانيين، أصدرت وزارة الخزانة بالتشاور مع وزارة الخارجية «رخصة عامة» تسمح بتصدير بعض الخدمات والأجهزة والقطع التي تستخدم في الاتصالات الخاصة. ولفتت إلى ان هذه الرخصة تسمح لأميركيين بتزويد الشعب الإيراني بتجهيزات اتصالات خاصة أكثر أمانا وتطورا حتى يتواصلوا في ما بينهم ومع العالم. وأعلنت الوزارة أيضا عن إدراج كل من معاون المرشد الأعلى الإيراني أصغر مير حجازي واللجنة المسؤولة عن تحديد المعلومات المسموح بوصولها إلى الشعب الإيراني، وشركة «أفق صابرين للهندسة» لمساهمتهم في ما يرتكبه النظام الإيراني من انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان.

نائب الرئيس السوداني: البشير أمهل «جوبا» أسبوعين لوقف دعم التمرد

الخرطوم ـ أ.ش.أ: كشف نائب الرئيس السوداني د.الحاج آدم يوسف عن أن الرئيس عمر البشير أمهل حكومة جوبا أسبوعين لوقف دعمها للمتمردين، داعيا رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت إلى وقف كل أشكال الدعم للمتمردين. ذكرت ذلك صحيفة «الرأي العام» امس بالخرطوم نقلا عن الحاج آدم خلال حديثه بمدينة أم درمان أمس الاول في سرادق عزاء أحد شهداء العمليات الأخيرة التي جرت بمدينة «أبو كرشولا». ووجه آدم حديثه لسلفاكير قائلا «هذا هو الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه قرارا صعبا بوقف كل أشكال الدعم للتمرد ضد السودان»، وشدد النائب الأول على استمرار التعبئة لمواجهة التحديات، ودعا كل قادر على حمل السلاح إلى «عدم البقاء في البيت». وحذر الدول التي تحاول الترويج بأن المعارك التي تدور بين الحكومة والمتمردين في النيل الأزرق وجنوب كردفان غرضها محاولة الحكومة فرض الشريعة الإسلامية ورفض المواطنين ذلك ومطالبتهم بالعلمانية.

وتابع الحاج آدم قائلا: هذا كلام لا أساس له من الصحة، موضحا أن مواطني المنطقتين مسلمون ولا رغبة لهم في العلمانية.

تقرير إخباري

«التقارب» المصري ـ الإيراني.. أسباب تُعيق تطوره إلى «تحالف»

لم يعد خافيا على أحد أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية شهدت قوة دفع بعد وصول الرئيس محمد مرسي للسلطة، تكللت بعدد من الزيارات الرسمية، الى أن سجل مؤخرا تحرك مصري مفاجئ باتجاه إيران، حيث قام وفد مصري رفيع المستوى بزيارة طهران، بهدف إحياء «المبادرة الرباعية» التي أطلقها الرئيس محمد مرسي لإيجاد حل إقليمي للأزمة السورية بالسبل السياسية المقبولة.

واعتبرت الزيارة خطوة على صعيد تلمس أبعاد دور مصر الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية، وفي بلورة رؤية مصرية خالصة تجاه هذه الأزمة، وتبني موقف مختلف عن مواقف ورؤى دول مثل قطر وتركيا والسعودية بشأن طريقة حل الأزمة السورية.

وهذه الرؤية تقوم على رفض أي عمل عسكري خارجي لإزاحة النظام في دمشق. وعلى هذا الأساس جاءت مشاركة مصر في «مؤتمر أصدقاء سورية» الذي نظمته واستضافته طهران يوم أمس.

كما أن مرسي يدرك طبيعة التغيرات الإقليمية خاصة على صعيد التقارب التركي ـ الإسرائيلي، لذا يبلور نهجا مصريا لم تعد الأولوية فيه لبقاء الرئيس السوري بشار الأسد أم رحيله. الأولوية بالنسبة لمرسي هي الحفاظ على الدولة السورية. وتشكل خطوة التقارب بين مصر وإيران عامل «توازن استراتيجي» يتيح لمصر حرية حركة أوسع في علاقاتها بإسرائيل، ومن منطلق أنه ليس من المعقول أن تكون هناك علاقات تطبيعية مع تل أبيب ولا تكون هناك علاقات مع طهران.

وقد ظهر وكأن رؤى إيران ومصر تجاه القضية السورية تأتي في مسار واحد، الى حد القول ان التعاون بين إيران ومصر يمكن له أن يصنع التاريخ من جديد، وهذا يشكل انقلابا كبيرا على ركيزة أساسية في السياسة الخارجية المصرية في العهد السابق بنيت عليها علاقات وتحالفات وتوازنات استراتيجية قائمة ومستمرة إضافة إلى مصالح اقتصادية ضخمة.

في المقابل، هناك بعض المتغيرات الإقليمية التي باتت تثير مخاوف طهران على غرار التحول في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، والأزمة السياسية العميقة التي تواجه حليفها في العراق (رئيس الوزراء نوري المالكي)، فضلا عن الوضع الحالي لحركة حماس التي يمكن القول إنها عادت إلى حضن التنظيم الأم وهو جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وهناك أهمية كبيرة للتقارب الايراني ـ المصري بالنسبة لطهران لأنه بمنزلة خروج من العزلة المفروضة عليها وفتح آفاق جديدة لها في افريقيا عبر المحور المصري ـ السوداني، لاسيما بعد التهديد الكبير لمحورها الآسيوي الممتد من سورية الى لبنان، وكذلك القلاقل التي تقابلها في العراق.

لكن العلاقات بين البلدين لم تشهد التطور الذي كان متوقعا بعد عامين من سقوط النظام السابق، لم يحدث تبادل للسفراء، إضافة إلى غياب التنسيق أو التحالف الاستراتيجي بينهما. صحيح أن الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين المصريين والإيرانيين قد ازداد عددها بين القاهرة وطهران منذ صيف العام الماضي، إلا أن عودة العلاقات ظلت متعثرة. فالزيارات تظل مجرد زيارات، ما لم يتبعها تنفيذ عملي للوعود التي يطلقها هذا الجانب أو ذاك. وليس هناك أي مؤشر آيديولوجي على الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في مصر وإيران، إذ إن هذه الزيارات تأتي لحضور مؤتمر هنا أو هناك، مثل حضور الرئيس مرسي مؤتمر دول عدم الانحياز في طهران العام الماضي، وحضور الرئيس نجاد مؤتمر القمة الإسلامية في القاهرة هذا العام.

وفي الواقع هناك عقبات كثيرة وعوامل عدة تقف عائقا أمام تقدم وتحسن هذه العلاقات أبرزها:

● القضية السورية: توجد منافسة بين مصر وإيران في الملف السوري، النظام المصري الآن يعلن دعمه للثورة السورية والفصائل الإسلامية المسلحة في الثورة السورية، وفي المقابل هناك الدعم الذي تقدمه إيران للرئيس الأسد.

● علاقات مصر مع الغرب والخليج: الغرب والخليج يعارضون عودة العلاقات بين القاهرة وطهران، والنظام المصري لا يريد أن يفسد علاقته مع الغرب. لذلك يجب أن تستعد مصر لمعارضة أميركية وإسرائيلية وخليجية عند إعادة علاقاتها مع إيران، وهذا يتطلب رؤية كاملة لدور مصر الإقليمي وعلاقاتها حول العالم، وهذا غير قائم. ويتخوف عدد من الديبلوماسيين من تأثير ذلك على العلاقات المصرية مع دول الخليج، حيث لدى مصر ملايين المصريين العاملين في دول الخليج، يمثلون رابع مصادر الإيرادات للموازنة العامة، فهل ستعوض إيران ذلك، أو حتى قريبا منه؟ إن زيارة بعض المسؤولين الإيرانيين لمصر تجعل إيران تعتقد أنها تمد يدها وتجد مصر جاهزة لهذه اليد، لكن مصر متحفظة. بوابة مصر الشرقية في الخليج، وأمن مصر يبدأ من الخليج. ان تهديد إيران للخليج يهدد مصر، والتدخل في الشؤون العربية يجعل مصر والعرب غير مستريحين من التصرفات الإيرانية. ومصر لا تريد لعلاقتها مع إيران أن تكون على حساب الخليج.

المخاوف الخليجية لا تقف عند حد دخول التشيع لمصر بل تتعدى لاحتمال نشوء هلال شيعي رديف. الهلال الشيعي الممتد من إيران للعراق وسورية وحزب الله سيقابله هلال آخر من أنظمة حليفة تمتد من غزة ثم مصر والسودان فالحوثيون في اليمن. هذه الدائرة ستجعل الخليج محاصراً من جميع الاتجاهات، كما أنها ستفقد الخليج عمقه الغربي في مصر كما فقد عمقه الشرقي في العراق. حلفاء إيران في اليمن أصبحوا دولة داخل دولة ومع الارتباط بمصر تصبح لدى إيران القدرة على إغلاق مضائق هرمز والمندب والسويس ان نشبت حرب إقليمية، إشارة الى أن الوضع في مصر مضطرب ولا توجد استراتيجية ولا رؤية، والقضية لا تتعلق فقط بالملف المصري وحده في ظل حالة الاشتباك القائمة في الإقليم، حيث إن مصر في وضع لا يحسد عليه، وليس من السهل عليها أن تتخذ قرارا منفردا بشأن إعادة العلاقة مع إيران.

● الصراع على قطاع غزة: تخوض كل من مصر وإيران صراعا قويا بشأن نفوذهما وأهدافهما المتضاربة في قطاع غزة، وبينما تشعر طهران بخيبة أمل من وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية، تسعى مصر جاهدة إلى تعزيز السلام وفرض الهدوء في القطاع، إذ ترى أنه يخدم مصلحة مصر القومية. وتتصدى مصر بكل قوة لمحاولات تسعى من خلالها إيران إلى إرسال أشخاص وأسلحة إلى غزة.

● الداخل المصري: التيار السلفي المصري، الذي دعم فوز الرئيس الحالي محمد مرسي، يرفض أي تقارب مع إيران، محذرا من أطماع طهران في التمدد الشيعي، ومن مواقفها المساندة للرئيس السوري بشار الأسد ضد شعبه، وهو الموقف نفسه الذي عبرت عنه مؤسسة الأزهر أمام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد حين زار مصر مطلع العام الحالي. من الصعب جدا أن يقبل هذا التيار بعودة العلاقات بين مصر السنية وإيران الشيعية، إضافة الى معارضته للسياحة الإيرانية وما يتعلق بمزارات الشيعة ومراقد آل البيت.

ان شروط التيار السلفي لعودة السياحة الإيرانية لمصر، هي أن تتوقف طهران عن دعمها لنظام الرئيس السوري، وأن تتوقف عن إثارة القلاقل التي تغذيها في دول الخليج، وكذلك أن تتوقف عن اضطهاد أهل السنة في إيران، مشددا على ضرورة رفض مصر لأي تقارب مع طهران في الوقت الحالي.

يقول المراقبون: يبدو القصور واضحا على صعيد رسم وتخطيط السياسة الإقليمية المصرية، فعودة العلاقات مع إيران هي مصلحة مصرية يجب حساب توقيتها وفوائدها بدقة، وهي ليست مطلوبة لحد ذاتها، بل للفوائد التي ستحققها لمصر ودورها الإقليمي.

ولا يمكن أن تكون عودة العلاقات المصرية ـ الإيرانية خصما من رصيد مصر لدى شقيقاتها العربيات، ويجب ألا يكون على القاهرة أن تفاضل بين العلاقات مع إيران أو العلاقات مع دول الخليج العربية، فهذا إفلاس استراتيجي فادح. وقد كشفت سياسة محمد مرسي الإيرانية استعجالا للعب ورقة إيران في غير مكانها وتوقيتها، لذلك تقول الشواهد ان العلاقات المصرية ـ الإيرانية ستعرف تحسنا موسميا فقط عندما يتطلب الأمر بين الفينة والأخرى التلويح لدول الخليج العربية بـ «الفزاعة الإيرانية».